



The gender name its origins and meaning in context

Lecturer . Hawneaz Mustafa rashed

Assistant professor

hawneazmustafa@uokirkuk.edu.iq

Abstract

This research deals with the significance of the gender noun on knowledge and the indefinite article in the light of the sciences of grammar and jurisprudence. This necessitated providing definitions that clarify the nature of the vocabulary of the subject. We devoted the first section to defining the gender noun and explaining its types. We also defined the duality of the indefinite article and knowledge, and the relationship that It combines grammar and jurisprudence. We devoted the second section to studying the gender noun and its significance on the definite noun and the indefinite article in the context of the conversation of Arabic scholars and their opinions. The research reached a number of results, the most important of which is that the gender noun indicates knowledge when the article (al) is added to it, and it also includes some knowledge such as (the demonstrative / pronouns / relative). While the gender noun denotes the indefinite article in its linguistic origin, and this is what makes it equal to the indefinite article in meaning and essence.

Keywords: gender noun, definition, indefinite article, grammar, philology.



اسم الجنس اصوله ودلالته في السياق

م. هاو نياز مصطفى رشيد

hawneazmustafa@uokirkuk.edu.iq

الملخص

ذهبت الدراسات اللغوية على الاغلب في مناهجها الى بيان الظواهر النحوية و دلالاتها (باسم محمد صالح ص99) لكننا في هذا البحث سنتناول هذا البحث دلالة اسم الجنس على المعرفة و النكرة و ذلك في ضوء علمي النحو و الفقه، و هذا ما استدعى تقديم تعريفات تبين ماهية مفردات الموضوع، فخصّصنا المبحث الأول لتعريف اسم الجنس و بيان أنواعه، كما عرّفنا بثنائيات النكرة و المعرفة، و العلاقة التي تجمع بين النحو و الفقه. و خصّصنا المبحث الثاني لدراسة اسم الجنس و دلالاته على المعرفة و النكرة في سياق حديث علماء العربية و أرائهم. و توصلنا الى جملة من النتائج أهمّها أنّ اسم الجنس يدلّ على المعرفة عندما تضاف إليه الأداة (أل)، كما يشمل بعض المعارف مثل (الإشارة / الضمانر / الموصول). في حين يدلّ اسم الجنس على النكرة في أصل تكوينه اللغوي، و هذا ما يجعله مساوياً للنكرة في المعنى و الماهية.

الكلمات المفتاحية: اسم الجنس، التعريف، التثنية، علم النحو، فقه اللغة.



مقدمة

يمثل الاسم نوعاً من أنواع الكلمة العربية، و هو "ما يدلّ على معنى مفرد، ويكون ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص". (ابن السراج، 2016م، ص 45 - 46) فالاسم يتحدد بدلالاته المعنوية على شخص أو حدث أو جنس أو ظروف مكانية أو زمانية... و قد رصد اللغويون أقسام عدّة للاسم ؛ هي: (حسان، تمام، 2006م، ص90).

- الاسم المحدد: هو الاسم الذي يطلق على مجموعة من الأسماء الواقعة في إطار التجربة، مثل أسماء العلم والأجسام والأعراض المتنوعة.
- اسم الحدث: ونعني به المصادر بمختلف أنماطها، إذ إنّها ذات غاية واحدة في الدلالة على ما هو حادث أو تحديد عدده أو نوعه.
- اسم الجنس: مثل زنج..
- الأسماء المشتقة المبدوءة بميم زائدة: وهي أسماء الآلة والمكان والزمان.
- الظروف: وهي أسماء مبهمّة تدلّ على الاتجاهات والزمان والوزن والقياس والعدد...

وقد حدد النحويون العلامات المحددة للاسم؛ وقد لخصها ابن مالك في ألفيته بقوله:

بالجرّ والتّنوين والنّدا وألّ
ومسندٍ للاسم تميّزٌ حصل

(ابن مالك، ديت، ص 70).



فعلامة الجرّ سواء بحرف الجر او الاضافة او التبعية خاصة بالأسماء؛ والتّونين، والنّداء، والتّعريف والتّكثير، والإضافة. أي إنّ التّعريف والتّكثير كلها من علامات الاسم.

وانطلاقاً من هذه المقدمات المبيّنة لماهيّة الاسم وأنواعه ومنها اسم الجنس، وعلاماته ومنها التّعريف والتّكثير، فإنّ هذا البحث سيحاول رصد دلالات اسم الجنس على المعرفة والنّكرة نحواً وفقهاً لغويّاً. وذلك في محاولة لاستكشاف العلاقة القائمة بين علمي النحو والفقّه اللغوي من خلال أسماء الأجناس، ثمّ بيان الفرق بين هذين العلمين، وكذلك الحديث عن علم الجنس واسم الجنس ومدى إمكانية التّفريق بينهما. وعلاقة كلّ ذلك بدلالة اسم الجنس على المعرفة والنّكرة في ضوء النحو والفقّه اللغوي.

أهميّة البحث:

تتبع أهميّة هذا البحث من محاولته إبراز التّواشج بين علوم العربيّة في تناولها للموضوعات اللغويّة، و يمثّل مبحث اسم الجنس و دلالاته واحداً من أهم مباحث العربيّة الذي ما زال بحاجة للدرّس و البحث ؛ و لا سيما فيما يخصّ دلالاته على التّعريف و التّكثير و مدى الاختلاف بينه و بين النّكرة أو المعرفة في الدّلالة.

الإشكاليّة:

يسعى البحث إلى الإجابة عن إشكاليّة تدور حول السّؤال الآتي: كيف تعامل علم النّحو و فقّه اللغة مع اسم الجنس و دلالاته على ثنائيّة المعرفة و النّكرة.



ويتفرّع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما العلاقة التي تجمع النحو بفقّه اللغة.
2. كيف تعامل علماء العربية مع أسماء الأجناس وأعلامها.
3. كيف تجلّت دلالة اسم الجنس على المعرفة والنكّرة في سياق الدّرس النّحوي والفقه للغة العربية.

منهج البحث:

تتبعّت الدّراسة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال التعريف بمفردات البحث وتمييز المفاهيم المستعملة في سياقه بعضها من بعض، ثمّ تحليل دلالة اسم الجنس على التعريف والتّكثير؛ وذلك في سياق علم النّحو وفقه اللغة؛ بهدف الوصول إلى الصّورة الكاملة التي تتجلّى من خلالها دلالات اسم الجنس اللغويّة بناء على قواعد علم النّحو وتنظيرات فقه اللغة.

سبب اختيار البحث:

كون موضوع غير مدروس لذا توجهنا بالحديث. (قصي محمود، هارون ماضي، ص135) عن اسم الجنس كيف تجلّت دلالة اسم الجنس على المعرفة و النكّرة في سياق الدّرس النّحوي و الفقه للغة العربية



المبحث الأول

حول مفردات البحث

يدور البحث حول مجموعة من المفاهيم اللغوية التي تتألف معاً لتكوّن فكرة هذه الدراسة، و يمكن لنا بيان أهم المفاهيم من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

اسم الجنس لغة واصطلاحاً

يتكون مفهوم اسم الجنس من معنى لغوي وآخر اصطلاحى: وهذا بيانها:

✚ في اللغة: يدلّ الجذر اللغوي (ج / ن / س) على معنى الضرب، و هو "أصلٌ واحدٌ و هو الضربُ من

الشيء". (ابن فارس، 1979 م، 1/486). و هو "أعمّ من النوع". (ابن منظور، د. ت، 700/9، مادة جنس). أي إنّهُ يشمل أفراد الشيء جميعها

من دون تحديد أو تخصيص، فهو يدلّ على العموم.

✚ في الاصطلاح: ينبثق معناه الاصطلاحى من دلالاته اللغوية، و من تعريفاته نذكر:

هو "الاسم الدال على الجنس والماهية". (السمرقندي، 2010 م، ص 191). أي إنّ دلالاته الاصطلاحية تتمثل في كونه

دال على حقيقة الشيء وأصله. ويعرّف أيضاً: هو "الدال على الماهية بلا قيد الوحدة". (السمرقندي، ص 191). فاسم

الجنس له نوعان:



اسم الجنس الإفرادي مثل: ماء / لبن / عسل؛ فهذه أسماء تدل على جنسها بقليله و كثيره ؛ و لا تقبل التثنية أو الجمع إلا في حالة الدلالة على أنواع عدة. (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 322.) أي أن يقال مثلاً: عسلان؛ للدلالة على نوعين مختلفين من العسل.

اسم الجنس الجمعي: وهو الاسم الذي يدل على معنى الجمع؛ و يتحدد مفردته بالتاء؛ مثل: تمر و تمرة. أو بياء النسبة مثل: عرب / عربي. (ينظر: السمرقندي، ص 322.)

أي يدل على كل فرد يطابق الصورة الذهنية المتخيلة لأفراد جنسه مثل:

الانسان كل فرد يتصف بصفات تطابق الصفات الموجودة في كل انسان ، او الحيوان كل حيوان يتصف بصفات تطابق الصفات الموجودة في كل حيوان او النباتات كل نبات يتصف بصفات تطابق الصفات الموجودة في كل نبات. و من تعريفاته ايضاً ما قاله ابن يعيش: "اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة و ذوات كثيرة". (ابن يعيش، ج 1، ص 91) فالمعنى الاصطلاحي يقوم على حقيقة الشيء و عدم تحديده بفرد معين ؛ إذ "إنّ اسم الجنس هو اللفظ الذي لا يختصّ بواحد دون آخر من أفراد جنسه، كرجل و امرأة و دار و كتاب و حصان، أو هو ما دلّ على الجنس و صلح للقليل و للكثير" مث الماء يطلق على القطرة و البحر لكن هناك من العلماء من فرق بينهما فقالوا ما اطلق على الكثير و القليل يسمى (جنسا) و ما يطلق الا على الواحد يسمى اسم جنس هناك ما يقال له علم



الجنس مثل (اسامة) علما على جنس السباع و ام عامر علما على انثى الضبع اذن (من علم الجنس) في علم الكنايات او الأسماء التي تطلق على انواع الحيوانات و عليه يكون معنى الجملة في علم الكنايات اسامة هو اسم يطلق على الاسد و ام عامر اسم يطلق على انثى الضبع . (غانم، عبدالله، و يوسف العجيلي، 2023 م، ص 991).

نخلص من كلّ هذه التعريفات إلى أنّ اسم الجنس نوع من الأسماء التي تحمل علامات الاسميّة من خلال دلالتها على معنى وقبولها لعلامات الاسم من جر وتكوين وإضافة وتعريف وتكثير . ويدل اسم الجنس على ماهيّة المسمة وقد يكون لفظ إفرادي؛ أي يلزم حالة المفرد وإن دلّ على كثير أو قليل. وقد يكون بلفظ جمع له مفرد عن طريق إضافة تاء مؤنثة أو ياء النسبة.

المطلب الثاني

ثنائية التعريف والتكثير بين اللغة والاصطلاح.

يعد مبحث التعريف والتكثير من المباحث التي درست كثيراً في اللغة العربيّة، فتناولها النحويون و البلاغيّون، فبيّنوا قواعدها و دلالاتها، و يمكن بيان كلّ طرف منهما على حدة:

أولاً: المعرفة:

يدلّ الجذر اللغوي (ع / ر / ف) على معنى الطمأنينة و السكينة ؛ يُقال: "عَرَفَ فلانٌ فلاناً عرفاناً و معرفة. و هذا أمرٌ معروفٌ، و هذا يدلّ على ما قلناه من سكونه إليه، لأنّ من أنكر شيئاً توحّش منه و نبأ عنه". (ابن فارس، ص 281، مادة (عرف

((



و الإنسان يسكن لما يعلمه ؛ ف المعرفة و "العرفان: العلم". (ابن منظور، ص 2898، مادة (عرف)، أي إنّ المعرفة في اللغة تدلّ على معنى العلم الذي تستقر به النفس و تسكن إليه.

أما اصطلاحاً فهي "الاسم الموضوع للدلالة على المسمى تحديداً دون ما كان مثله، نحو: محمد و عمرو". (المبرد، (1994)، ج3، ص133). أي إنّها "كلّ اسم محدد بذاته فلا يختلط بسواه". (اليماني، (1984)، ج2، ص82).

فالمعرفة اصطلاحاً تتحدد بوصفها معيّناً للاسم ؛ و هذه أهم خصائصها ؛ فهي تحدد شيئاً بعينه.

و تمّ تحديد المعارف في العربيّة بخمسة أنواع، أولها أسماء العلم، ثمّ المضاف إلى معرفة، و الاسم الذي تدخل عليه (أل التعريف)، و الضمائر، و الإشارة و الأسماء الموصولة. (ينظر: سيبويه ، ص5).

و عليه يمكن تحديد ثنائية التعريف و التّكثير على أنّهما متضادان ؛ فحضور أحدهما يعني غياب الآخر ؛ و إذا كانت الأنواع الخمسة آنفة الذّكر هي علامات المعرفة ؛ فهذا يعني أنّ الاسم الخارج منها يكون نكرة.

ثانياً: النّكرة:

يدلّ الجذر اللغوي (ن / ك / ر) على "خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، و نكّر الشيء و أنكره: لم يقبله قلبه و لم يعترف به لسانه". (ابن فارس، ص 476، مادة نكر). و إذا كانت المعرفة تعني العلم، فإنّ خلافها يعني الجهل، و "نكّر الأمر

كثيراً و أنكره إنكاراً و نُكراً: جهله". (ابن منظور، ص 4539، مادة نكر). و قد امتدّ هذا المعنى اللغوي إلى المعنى



الاصطلاحى؛ فالنكرة اصطلاحاً هي "ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجلٌ، و ركبْتُ فرساً". (الزَمْخْشَرِي، ص 242). فالاسمان (رجل / فرس) نكرة؛ فهما يدلّان على غير محدد.

أي إنّها تعني الشّيوخ في أفراد أمة المُسمّى جميعها، فلا يختصّ بواحد دون غيره. (انظر: المبرد، (1994)، ج 4، ص 276). أي إنّ العموم أهم خصائص التّكثير ؛ و يكون ذلك حقيقة و مجازاً ؛ فهي "ما شاع في نوع واقع أو مقدّر". (محيي الدّين، محمد، (د.ت)، ج 1، ص 82).

و من تعريفاتها أيضاً: هي "الاسم الدّال على معنى في جنسه". (ابن مالك ، 1977 م، ص 137). و "المُنكّر يدلّ على جمع غير معيّن و لا مقدّر، و لا يدلّ على الاستغراق". (الغزالي، 1997 م، ج 2، ص 111).

فالتّعريفات الاصطلاحية جميعها تنبثق من المعنى اللغوي الذي يدل على المجهول و غير المحدد أو المعرّف.

المطلب الثالث

علاقة علم النّحو بفقّه اللّغة.

تتعدد علوم العربيّة و تكثر تفرّعاتها؛ إذ يختصّ كلّ علم من علومها بفرع منها يدرسه و يضع قواعده و يبيّن أسرارها؛ و يعدّ علم النّحو من أبرز علومها، فبه يُعرّف الكلام صحيحه من فاسده، و هو العلم الذي يختصّ بتقعيد العربيّة، و من علومها أيضاً فقّه اللّغة الذي يختص بدراسة أصول كلماتها و اشتقاقاتها و بيان جذورها و كيفية تشكّلها.

ويرتبط هذان العلمان بعضهما ببعض بعلاقة متواشجة؛ تتمثّل في تكاملهما؛ فالنّحو يقعد اللّغة و يبيّن قوانينها، بينما يقوم الفقّه بتأصيل مكوّناتها.



أما الفروقات بينهما فتتمثل في أنّ فقه اللغة علم نظري أوسع و أشمل من علم النحو الذي يمثل الجانب القاعدي التطبيقي في اللغة العربية؛ فالنحو يسجل ما هو صحيح أو غير صحيح في اللغة... أما فقه اللغة... فيشرح أطوار الحياة اللغوية؛ و يجتهد في تدوين قواعد اللغة و يفسر أسباب نشوئها أو اختيار صيغة لمعنى ما دون غيرها، فهو علم يبحث تشكّل اللغات بصورة عامة؛ و لا يختص بلغة بعينها من حيث منهجيته البحثية؛ بل إنّه يقارن بين لغة و أخرى؛ في حين يختصّ النحو بدراسة قواعد لغة محددة. (ينظر: شيماء، روين، 2022م، المقدمة، ص (ب)).

وبناء على ذلك يمكن القول أنّ علم النحو قد تناول اسم الجنس دلالاته على المعرفة و التّكرة في سبيل بيان طريقة العربية في ذلك و تعييدها و بيان الصّحيح من الخطأ فيها؛ أما فقه اللغة فقد تناول كيفية نشوء هذه الدلالة و تطورها. وعليه، يمكن دراسة دلالة اسم الجنس على المعرفة والتّكرة في هذين العلمين من خلال المبحث الآتي.

المبحث الثاني

اسم الجنس الدال على التعريف والتّكثير بين النحو وفقه اللغة _ دراسة تحليلية

تشير الدراسات اللغوية إلى أنّ اسم الجنس يدلّ على العموم، و هذا ما جعل بعضهم يساويه بالتّكرة، كما أشار اللغويون إلى علم الجنس و فرّقوا بينه و بين اسم الجنس، فقال بعضهم: علم الجنس يدل على محدد مثل أسامة، واسم الجنس لا يختص بواحد دون آخر من افراد جنسه مثل رجل او امرأه فهناك فرق بين علم الجنس و اسم الجنس فاسم جنس يطلق على فرد خارجي يطابق الصورة الذهنية له اما علم الجنس فيطلق على الصور الذهنية المتخيلة لجنس ما و لا يجوز اطلاقه على فرد خارجي من افراد الجنس و هناك من ساوى بينهما.



ويمكن تفصيل القول في هذه الدلالات من خلال المطالبين الآتيين:

المطلب الأول

دلالة اسم الجنس على المعرفة بين النحو و فقه اللغة

اسماء الاجناس:

أ. مرتجل:

ب. لم يعثر له على أصل نقل منه مثل سنبله، عنب، تراب او له أصل لكنه خفي و لم يعرف اوضاع لبعده في الزمان مثل عقيرة بمعنى الصوت في قولهم رفع عقيرته.

ب- منقول:

- نقل من اصل مصدري او اشتقائي ما يزال مستعمل بحسب معناه الوصفي زرع يستعمل الوصفي مصدر للفعل زرع يزرع او الشيء المزروع فيكون اسم ذات مثل قوله تعالى (ينبت لكم به الزرع و الزيتون) فيأتي مرة لتعبير عن معناه الاصلي و مرة للتعبير عن اسم الذات و ذلك بحسب السياق.
- منقول من أصل مصدري او اشتقائي لم يعد يستعمل بحسب معناه الوصفي و سبيله ان الاصل قد فقد معنى الحدث لكثرة الاستعمال في باب اسماء الذات فاخص بالأدلة عليها و دلالة على معناه الوصفي مثل (ليث) في الاصل مصدر لفعل مهمل لكنه لم يعد يستعمل مصدرا بل اخص للدلالة



على اسم الذات وهو الاسد او مثل الحوت من صفة مشبهه من مصدر حات يحوت اذا اضطرت و

لم يعد يتسعمل صفة من بابه و انما باسم ذات لكائن الذي يعيش في الماء .

عرفنا أنّ اسم الجنس في معناه الاصطلاحي يدلّ على العموم و على ما هو غير محدد، و هذا ما جعل اللغويين

يصنّفون بعض المعارف تحت هذا النوع من الأسماء، و منها:

• الضّمائر يحددها السياق: أي الضّمائر في العربيّة بأنماطها المختلفة، و سمّي الضّمير بذلك ؛ "لأنّه كُني

به عن الظاهر للاختصار". (البيني، (1984)، ص184).

فالضّمير من حيث لفظه يمكن عدّه اسم جنس ؛ فهو اسم غير محدد خارج سياقه، أمّا تعريفه فيتمثّل في دلالاته على

محدد لدى المتلقّي ؛ فهو معرفة ؛ لأنّ المتلقّي يفهم في سياق القول أو النصّ المقصود من الضّمير ؛ فالمرسل يضمّر

الاسم بعد أن يُعلم المتلقّي به (ينظر: سيبويه، 6/2) ؛ أي إذا اقتطعنا الضّمير من سياقه ؛ فإننا لن نستطيع تحديد المقصود

منه، و هو بذلك اسم عام و غير محدد، و لذا قلنا إنّّه من أسماء الأجناس.

ففي قوله تعالى: ((قالوا لئن أكله الذئبُ و نحنُ عُصبةٌ إنّنا إذا لخاسرون)). سورة يوسف، الآية (14).

فالضّمير (نحن) اسم جنس من حيث أنّه يدلّ على العموم إذا خرج من سياقه، و لكنّه يدلّ على المعرفة في سياقه

؛ فدلالته محددة بأبناء النبي يعقوب، أي إنّ اسم الجنس يدلّ على المعرفة عندما يكون ضميراً من خلال سياق الحال

و الموقف.



• اسماء الإشارة يحددها السياق:

وهو "اسم يدلّ على اسم موجود بصورة عينية أو ذهنية". (الرماني، ص153). و هذا يعني أنّ اسم الإشارة اسم جنس من حيث دلالاته على الشيء.

من ذلك قوله تعالى:

((المر نكّ آيات الكتاب)). سورة الزّعد: الآية (1).

فاسم الإشارة (تلك) اسم جنس من حيث عموميّة دلالاته ؛ و لكن في سياق القرآن الكريم ؛ فقد بيّن المفسّرون دلالاته ؛ ف " (تلك) إشارة إلى آيات السّورة، و المراد بالكتاب السّورة، أي تلك الآيات آيات السّورة الكاملة العجيبة غفي بابها".¹ أي إنّ اسم الجنس الإشاري يدل على المعرفة من خلال السّياق و الإحالة المسبقة التي يحيل إليها المرسل نصّاً أو من خلال الموقف.

• الأسماء الموصولة:

وهو "الاسم الذي لا تتحقق دلالاته إلاّ بصلة وعائد". (الجرجاني، ص300). فالأسماء الموصولة أيضاً ألفاظ مبهمّة غير

محددة من دون سياقها. أي إنّ هذه الأنواع من المعارف تمثّل أسماء أجناس من حيث تكوينها اللفظي.



ففي قوله تعالى: ((هو الذي أنزل من السماء ماءً لكم منه شرابٌ و منه شجرٌ فيه تُسِيمون)). سورة النحل، الآية (10).

فالاسم الموصول (الذي) لو أُخرج من سياقه؛ لكانت دلالاته عامة غير محددة، لكنّه في هذا السّياق دلّ على المعرفة فهو وصف لما قبله و هو معرّف. أي إنّ اسم الجنس يدلّ على المعرفة من خلال مجيئه ضمن تركيب.

كما يدلّ اسم الجنس على المعرفة إذا ذهبنا مذهب من قال بأنّ اسم الجنس و علمه واحد، فقد تحدّث اللغويّون عن الفرق بينهما، في حين ذهب آخرون إلى أنّهما شيء واحد، ولعلّ أول إشارة إليهما برزت لدى سيبويه في قوله:

"قولك للأسد أبو الحارث و أسامة... و كلّ هذا يجري خبره مجرى عبد الله... و ليس معناه كمعنى زيد و إن كان معرفة... و إذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه". (سيبويه، 2/ 93). فهو يحدد علم الجنس (أسامة) بوصفه محددًا كأسماء العلم، "و التّحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو: موضوع للحقيقة الدّهنيّة من حيث هي، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها، و علم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الدّهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النّظر عن أفرادها". (المرادوي، 1/ 401).

و"اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصّورة الدّهنيّة و الخارجيّة، ملاحظاً فيه الصّورة الخارجيّة... و علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الأفراد".² لأيّ إنّ "الوضع إذا لحظ الحقيقة مع قطع النّظر عن



خصوصيات وأوصاف لها، فإنّ ما يضعه اسم جنس، و إنّ لحظ مع الحقيقة و أوصافها مشتركة في عروضها لذلك

الجنس كان علم الجنس". النماميني، 2007، م، 1 / 204.

ويمكن بيان ذلك من خلال ما ذكره سيبويه:

"... إذا قلتَ هذا زيد، قلتَ: هذا الرجل الذي من حليته و من أمره كذا و كذا بعينه، فاختصّ هذا المعنى باسم علم

يلزم هذا المعنى، و ليحذف الكلام و ليخرج من الاسم الذي يكون نكرة و يكون لغير شيء بعينه... فإذا أراد أن يُخلص

ذلك المعنى و يختصه ليعرف من يعني بعينه و أمره قال: زيد و نحوه". سيبويه، الكتاب، 1988م، 2 / 94.

أي "إنّ زيدا و طلحة في أسماء الناس لا تُوقعه على أحد من الناس؛ و إنّما توقعه على الشخص الذي يسمّى بعينه

لا يتجاوز، و أسامة يقع على كلّ ما خبرت عنه من الأسد، و كذلك ثعالة، و سمسم، و أبو الحصين، يقع على كلّ

مما خبرت به الثعالب، و الفرق بينهما أنّ الناس تقع أسماؤهم على الشخص واحد منهم اسم يختص به شخصه

دون سائر الأشخاص، لأنّ لكلّ واحد منهم حالاً مع الناس ينفرد بها في معاملته و أسبابه و ماله و عليه، و ليست

لغيره فاحتاج إلى اسم يختصّ شخصه، و كذلك ما يتّخذها الناس و يستعملونه فيألفونه من الخيل و الكلاب و الغنم،

و ربّما خصّوها بأسماء تعرف بكلّ اسم منها شخصاً بعينه لما يخصّونه من الاستعمال و الاستحسان". السيرافي، 2008 م،

2 / 422.



فيكون "الوضع متفرّع عن التّصوّر الذهني؛ فإذا استدعى المصوّر هيئة الأسد، فإنّها تكون حاضرة في نفسه و في هذا الزّمن، و نظيرها حاضر في زمان آخر في فكر آخر، و جميعهم مشترك في كامل صورة الأسد، فتكون الهيئة أو الصّورة المجتزئة من الصّورة المطلقة للأسد؛ فإنّ كان الموضوع لها دالاً عليها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس". (القرافي، د.ت، ص 33).

وبذلك فإنّ الفرق بين الاسم وعلمه أنّ الأول أكثر عموماً من الثّاني؛ إذ إنّ (أسامة) يدل على (الأسد) ولكّنه أكثر خصوصاً منه.

وقد جعل بعضهم الفرق بينهما على أساس أنّ (أسد) تم وضعه على شخص يمكن أن يوجد منه مشابّهون، فوضع على السّباع، و أسامة تم وضعه على جوهر الأسيديّة المعقولة التي لا توجد خارج الدّهن، و لا يمكن أن يكون منها أكثر من واحد، ثمّ صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى فيهم". (السيوطي، د.ت، ج 1، ص 233).

فقولك للأسد أسامة و للتّعلب تُعالة يعدّ علماً للجنس؛ "و معناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا تُعالة أنّك تريد هذا الأسد و هذا التّعلب؛ و ليس معناه كمعنى زيد و إن كانا معرفة". (الكتاب، ص 93).

و هناك من رأى أنّ اسم الجنس و علمه "متفقان في المعنى... و لا فرق بينهما إلّا في اللفظ، و ذلك أنّ علم الجنس عاملته العرب معاملة المعارف بأنّ جعلته مبتدأ و صاحب حال، كهذا أسامة مقبلاً، و منعت صرفه... و لم تنعته بالتكّرة، فإنّك لا تقول: هذا لأسامة مقبل، بل المقبل، و غير ذلك من الأحكام اللفظيّة". (الشيخ المغربي، ع 34، 1408 هـ، ص 134).



ولعلّ هذا الرّأي أكثر توفيقاً؛ إذ إنّ فيه تيسيراً لتعلّم العربيّة و فهم أصول وضعها، و من جانب آخر فإنّ علم الجنس (أسامة) مثلاً لا يختلف في المعنى كثيراً عن لفظ (الأسد) فكلاهما يشيران إلى حقيقة الأسد. و من جانب آخر فإنّ علم الجنس يساوي اسم الجنس المعرفة في معنى التّخصيص و التّحديد؛ و الفرق بين علم الجنس و اسم الجنس المعرفة أنّ علم الجنس يدلّ على الماهيّة المعيّنة من حيث هي مُعيّنة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس فإنّ التّعيين فيه مستفاد من الأداة". (الموصلي، ص 72).

أي إنّ قولنا (أسامة) للأسد يكتسب تعريفه من دلالاته على ماهيّة معيّنة ؛ أما قولنا (الرّجل) فإنّ تعريفه مكتسب من إضافة الأداة (أل) التّعريف. ومن ذلك قوله تعالى: (كان النّاس أُمَّةً واحدةً فبعثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مبشّرينَ و منذرينَ و أنزلَ معهم الكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بينَ النّاسِ فيما اختلفوا فيه). (سورة البقرة، الآية (213).

فالاسم (الكتاب) اسم جنس معرّف بالأداة ؛ و "الألف و اللام في (الكتاب) يجوزُ أن تكونَ للعهد، بمعنى أنّه كتابٌ معيّنٌ ؛ كالتّوراة مثلاً، فإنّها أنزلت على موسى، و على التّبيين بعده، بمعنى أنّهم حكموا بها، و استداموا على ذلك، و أن تكونَ للجنس، أي: أنزل مع كلّ واحد منهم من هذا الجنس". (ينظر: 1998 م، ج 3، ص 505). و في الحاليتين فإنّ اسم الجنس اكتسب تعريفه من خلال الأداة التي قد تكون (ال) "عهدية، أو جنسيّة، أو لتعريف الحقيقة". (المرادي، (1992)، ص193).



عدد خاص بنشر وقائع المؤتمر العلمي الثالث (العلوم الإنسانية أساس) لإلتقاء الفكري للمجتمع للمدة 1-2 - حزيران 2025) فالعهدية: "ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي". (السبوي، 1986، ص 421) وأما الجنسية ف"هي التي لم يذكر اللفظ

الدّاخله عليه من قبل، ولا هو حاضر عينياً، ولا بصورة ذهنية".⁽³⁾

المطلب الثاني

دلالة اسم الجنس على النكرة بين النحو وفقه اللغة

حدد سيبويه معنى النكرة في أثناء مناقشته للوصف، إذ يرى أنّ الصّفة (ظريف) من قولنا: (مررت برجل ظريف) نكرة ؛ و موصوفها نكرة ؛ و ذلك "لأنّه من أمّة كلّها له مثل اسمه..". (سيبويه، الكتاب، ج1، ص421).

أي إنّ النكرة تلتقي مع اسم الجنس في شيعه و دلالاته على أفراد الجنس جميعهم، و هذا ما جعل اللغويين يقولون: "اسم الجنس و النكرة واحد" (الشمرفندي، ص191) ؛ في حين فرّق آخرون بينهما ؛ فأروا أنّ "اسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنياً... و النكرة موضوعة للفرد المنتشر". (الصبيان، ص223).

ويمكن تفسير ذلك بأنّ "العرب وضعت لفظ نكرة موضعين ؛ أحدهما: لمطلق نكرة، فهذا اسم جنس نكرة. و الوضع الثاني: لنكرة يقيد تشخصها بزمان معين في مطلق ذلك النّعين، و أخذت معه التّشخيص الذّهني، فكان هذا الوضع علم جنس، فإنّها لو اقتصرّت على تعين النكرة الذي هو قدر مشترك بين سائر المعينات كان نكرة أيضاً، لأنّ الكلي إلى الكلي يحل المجموع كلياً فيصير نكرة". (القرافي، 1995، ج 2، ص 602).

⁽³⁾ الأندلسي، أبو حيان، (1998)، ص986.



وهذا يعيدنا إلى علم الجنس الذي قررنا أنه يساوي اسم الجنس، غير أن الفرق بين علم الجنس و اسم الجنس النكرة "أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها في الذهن... و اسم الجنس موضوع للماهية في نفسها لا باعتبار حضورها في الذهن". الموصلي، صالح بن يحيى، د. ت، ص 72.

فلو أخذنا مثلاً (الأسامة) بوصفه علم جنس، فإنه مثل (الرجل) يكتسب تعريفه من خلال أداة التعريف أل.

وقد قدم ابن مالك النكرة على المعرفة "في التعريف؛ لأن التعريف إنما هو بحسب المفهوم، ومفهومها لكونه وجودياً على هذا التعريف أشرف من مفهوم المعرفة". أبو طالب، أشرف، حاشية أبي طالب على البهجة المرضية، قم، 1410هـ، ج1، ص 69. أي إن أصل الأسماء أن تكون نكرة؛ و لا يتحقق تعريفها إلا بشروط؛ و على مستوى الدلالة؛ فإن "النكرة أخف من المعرفة وهي أشد تمكناً" (سيبويه، 1988)، ص 22).

ولذا فإن النحاة عرفوا "النكرة بأنها قابلة لـ (أل) وهي بهذا التعريف ذات مفهوم وجودي بينما تعريف المعرفة سيكون عديمياً لأنه لا يقبل (أل)، والوجودي أشرف من العدمي كما يقول أهل المنطق والفلسفة". يونس، محمد، 1428هـ، ص 98.

وكذلك الإضافة التي تعني "إضافة النكرة إلى المعرفة، فيكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف". ابن الخباز، (2002)،

ص 64.



وهذا الحديث عن التكررة و المعرفة في سياق الحديث عن اسم الجنس لم يقف عند هذه الحدود، بل تكلم اللغويون عن أسرارها البلاغية في طرق التكرير "و التعريف، و قد سلك كثير من المباحث النحوية طريقه إلى هذا الباب". (أبو موسى، محمد، (1980)، ص146).

فبحثوا في "أغراض التعريف والتكرير، ثم إن مقصود المتكلم، وفهم المتلقي، وما يقتضيه الحال، هذا يعين على تحديد دلالة المفردة تعريفاً وتكريراً". (المروي، هنية، ص1615).

ف"قد يدلك التكرير والإبهام على معرفة وإفهام يعجز عنه المعرف العلمية ويقصر عن صنيعه بيان القلم". (ابن الزمكاني، (1964)، ص52).

"اسم الجنس يمثل حالة وسطاً بين علم الجنس و التكررة، لأنني وجدت أنه يأخذ من كليهما ؛ أي: يعامل مرة و كأنه حالة أقرب ما تكون إلى التعيين، و مرة أخرى يكون مفهوماً منتشرأ غير محدد، و يصدق على كثيرين". حمد، سالم، 2013 م، ص 2550.

و من جانب آخر إذا أردنا تحديد العلاقة بين التكررة و اسم الجنس فإننا نرى أن التكررة أعم من اسم الجنس؛ و هي أبرز دلالاته و خصائصه؛ ففي قوله تعالى: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ). (سورة القمر، الآية (20)). نرى أن لفظ (نخل) هو اسم جنس جمعي خال من علامات التعريف؛ فهو يدل على معنى عام و شائع و غير محدد؛ و "النخل



لَفْظُهُ لَفْظُ الْوَاحِدِ / كَالْبِقْلِ وَالنَّمْلِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْجَمْعِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: نَحَلُّ مُنْقَعِرٌ وَنَمْقَعِرٌ وَنَمْقَعِرَةٌ وَنَمْقَعِرَاتٌ". (الزازي،

1420 هـ، ج 29، ص 305).

ومثل ذلك قوله تعالى: ((وَوَلِّدْنَا مِنْهَا نِسَاءً كَثِيرًا مِمَّنْ أَحْبَبْنَا لَنَا وَمِنْهَا أَكْثَرٌ مِنْهَا)) (سورة النساء، من الآية (1)).

فاسم الجنس الجمعي (نساء) جاء نكرة و هو يدل على العموم، ثم إن هذه الدلالة تشي بالكثرة، أي رجالاً كثيراً و

نساء كثيرات، فأفاد اسم الجنس هذه الدلالة.

وفي قوله تعالى: ((فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) (سورة المائدة، من الآية (3)). اسم جنس

منقول من مشتق فعل مصدر من اثم الرجل اذا اذنب و هذا يعود الى اصول مستعملة و هذا يدل على شئ يدرك

بالحواس فاطلق على اسم ذات لكل ذنب و بهذا جاء المصدر بمعنى المشتقات للتعبير عن اسم الذات إن اسم الجنس

الفردى (اثم) يدل على العموم و عدم التحديد، و قد جاء نكرة، و هذا ما عمق دلالاته الوضعية، و قد أفاد التثنية

هنا منى و لفظاً، عمومية الدلالة، و هذا ما يظهر سماحة الإسلام، فقد حرم النص مجموعة من الأمور التي لا يجوز

للمسام تناولها، و لكنّه بيّن الغفران و السماح في حالة الضرورة، فجاء لفظ اسم الجنس مؤيداً هذه الدلالات من خلال

مجيئة نكرة، أي لم يحدد نوع الطعام الذي قد يضطر إليه المسلم، بمعنى أي نوع محرم اضطر المسلم لتناوله فإن الله

غفور رحيم.



الخاتمة

يظهر لنا من خلال كل ما تقدّم أنّ اسم الجنس يدلّ على المعرفة والنكّرة بحالات عديدة وأشكال متنوّعة؛ وقد تمّ تععيد ذلك في النّحو العربي وإبراز علّته وكيفيّة تطوّره المعنوي في فقه اللغة، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به البحث بما يأتي:

- يعدّ اسم الجنس نوعاً من أنواع الاسم في العربيّة؛ فهو يحمل دلالاته ويتمتّع بخصائصه ويقبل علامات الاسميّة جميعاً.
- إنّ العلاقة بين النّحو والفقه علاقة وطيدة مستمدّة من طبيعة علوم العربيّة المتألّفة والتي يشرح بعضها بعض من جهة، ويختص كل من هذه العلوم بجانب من جوانب العربيّة؛ لتجتمع نتائج هذه العلوم معاً لتكوّن الصّورة الكلّيّة لهذه اللغة. وهذه حال علم النّحو الذي يبدو علماً تطبيقياً يختص ببيان صحيح الكلام من فاسده، وفقه اللغة الذي يمثّل علماً تنظيرياً يبين تشكل الأصول اللغويّة وتطوّرها.
- يدل اسم الجنس على المعرفة من خلال إضافة الأداة (أل)، كما صنّف النّحاة أنواعاً من المعارف مثل اسم الإشارة والضّمائر والأسماء الموصولة وهي تلتقي مع اسم الجنس في طبيعته اللغويّة؛ أي في دلالاته العامة وعدم تحديده، وقد بيّنا أنّ هذه الأنواع من المعارف هي أسماء أجناس خارج سياقها؛ لأنّ دلالاتها عامة غير محددة خارج سياقها.



- تحدّث علماء العربيّة عن اسم الجنس وعلمه، فرأى بعضهم أنّ لكل منهما دلالة خاصّة تميّزه من الآخر، في حين ذهب بعضهم إلى اتّفاقهما في الدلالة، وهذا ما ذهبنا إليه؛ إذ رأينا أنّ اسم الجنس عندما يعرّف بالأداة يساوي علم الجنس في تعيينه لشيء محدد.
- يدلّ اسم الجنس على النكّرة في أصل تكوينه اللغوي، فهو يشير إلى العموم وعدم التّحديد، فاسم الجنس يدلّ على شائع في جنسه وكذلك النكّرة. أي إنّ دلالة اسم الجنس على النكّرة وضعيّة من أصل تكوينه.





المصادر والمراجع

1. ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: شريدة الشربيني، دار الحديث، ط1، 2016.
2. ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود و علي معوض، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، ط 1، 1998 م، ج 3.
3. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979 م.
4. ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تحقيق: سليمان العيوني، مكتبة دار المناهج، الرياض، د.ت.
5. ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللائح، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، 1977 م.
6. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار المعارف، ط 2، د. ت.
7. ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001 م.
8. باسم محمد صالح الجبوري، ظاهرة حذف العمدة في تركيب ابنية الجذر (ق ر ب) في القرآن الكريم دراسة دلالية) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ص99.
9. الجرجاني، (د.ت)، التعريفات، تحقيق: محمد المنشاوي، دار الفضيلة.
10. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م.
11. الزاوي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث، بيروت، ط 3، 1420 هـ، ج 29.
12. الرمانى، (د.ت)، رسالة الحدود في النحو، تحقيق: بتول ناصر، كلية الآداب، جامعة بغداد.



13. التبرقذي، حاشية على شرح رسالة الوضوح لعبد الله بن الأرتغر الفارابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1،

2010 م.

14. سيبويه، (1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

15. السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، د. ت.

16. الشيخ المغربي، رسالة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، مجلة مجمع اللغة

العربية الأردني، ع 34، 1408 هـ.

17. شيماء، روين، قراءة في كتاب فقه اللغة لعبد الزاجحي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2022م.

18. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، 2002

م، ج 1.

19. غانم، عبد الله، ويوسف العجيلي، ما لا يثنى و لا يجمع: استعماله و دلالاته في القرآن الكريم، مجلة أبحاث،

كلية التربية، جامعة الحديدة، مج 10، ع 4، 2023 م.

20. الغزالي، أبو حامد، المستصفى، تحقيق: محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1997 م، ج 2.

21. القرافي، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، دار الفكر، بيروت، د. ت.

22. القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي عوض، مكتبة نزار الباز، ط

1، 1995 م، ج 2.



لابي بكر محمد بن قاسم الانباري المتوفى (328 هـ)، مجلة جامعة خاتم المرسلين العالمية ص135.

24. المبرد، (1994)، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،

25. محيي الدين، محمد، (د.ت)، عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت.

26. المرادوي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي،

القاهرة، ط 1، 2001 م.

27. اليميني، علي بن سليمان، (1984)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد،

ط1، ج2، 1.

